

تقرير

توتر استخباري إسرائيلي و«الصيادون» اللبنانيون يستعدون

حسن عليف

يتحدث مسؤولون أمنيون عن «توتر» استخباري إسرائيلي في لبنان. وهذا التوتر لا يرتبط حصراً بما سبق من توقيف عدد كبير من العملاء خلال الأشهر العشرة الماضية، بقدر ما هو ناتج من استمرار الأجهزة المعنية بمكافحة التجسس في لبنان في عمليات التوقيف. وهذه الاستمرارية توحى بأن ثمة «بنك أهداف» عند هذه الأجهزة، يسمح لها باختيار التوقيت المناسب، أمنياً، للكشف عن شبكات عملاء وتوقيفهم. وكان لافتاً في هذا الإطار، ما ذكره الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، في خطابه الماضي (يوم 16 شباط 2009) عن الانتشار الواسع للعملاء «من الخواص والعوام». ويؤكد مسؤولون أمنيون أن ثمة ملفات لـ«خواص وعوام» باتت جاهزة لدى الأجهزة الأمنية اللبنانية،

وأنها لا تنتظر إلا صدور أمر التوقيف. وهؤلاء الناشطون أمنياً لحساب الاستخبارات الإسرائيلية كانوا قد اتخذوا، منذ توقيف العميد المتقاعد من الأمن العام أديب العلم في نيسان 2009، إجراءات وقائية بناءً على طلب مشغليهم الإسرائيليين، تضمنت إتلاف أجهزة وأدوات يستخدمونها في عملهم التجسسي، إضافة إلى تغيير سبل تواصلهم مع مشغليهم. لكن التوقيفات الأخيرة، أثبتت أن هذه الإجراءات لم تحل دون تمكن المعنيين بمكافحة التجسس من الوصول إلى أهدافهم بحرية. آخر هذه التوقيفات جرت على يد استخبارات الجيش اللبناني على مدى الأيام العشرة الماضية، وأفضت إلى توقيف 4 أشخاص. وكان اللافت في هذه «الحملة» توزع الموقوفين على الأراضي اللبنانية، من حاصبيا إلى الضاحية الجنوبية لبيروت فالكورة وطرابلس. في حاصبيا، أوقف مختار بلدة الماري،



اللواء وفيق جزيني (أرشيف - هينم الموسوي)

س. إثر الاشتباه بوجود علاقة له بأحد المحرّكين الأمنيين الناشطين لحساب جهاز الـ504 التابع لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية. والرجل متقاعد من المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي. وهناك متقاعد آخر من الأمن الداخلي، هو م. و. الذي

أوقف في الضاحية الجنوبية لبيروت (من بلدة في قضاء مرجعيون)، والذي يُشتبه في أن من جنده هو الموقوف س. (من الكورة). والأخير، كان قد خدم في صفوف العملاء منذ ثمانينيات القرن الماضي. واللافت في هذا الإطار هو ج. خ. (من طرابلس)، الذي يعمل في مجال تجارة قطع السيارات. وهو كثير التنقل بين لبنان ودول أوروبية وعربية وأفريقية. وقد أوقفته مديرية استخبارات الجيش في أحد مراكزها، قبل تفتيش مركز عمله ومصادرة حاسوبه الشخصي.

من ناحية أخرى، بدأت المديرية العامة للأمن العام باتخاذ تدابير وقائية على المنافذ الحدودية للتدقيق في جوازات السفر التي يحملها مواطنو بعض الدول. ويتركز التدقيق على بعض الدول التي كانت شرطة دبي قد كشفت أن من قتلوا القيادي في حركة المقاومة الإسلامية حماس محمود المبحوح

استخدموا جوازات سفر صادرة منها، أو مزورة بأسماء مواطنيها. وأعلن المدير العام للأمن العام اللواء وفيق جزيني أن لدى المديرية القدرة التقنية على التثبت من صحة جوازات سفر القادمين إلى لبنان. في المقابل، لفتت السلطات البريطانية والإيرلندية إلى أنها تراقب الإجراءات اللبنانية، وأنها ستثير مع السلطات اللبنانية أي شكوى تتلقاها من مواطنيها الذين يقصدون لبنان. وكان الأمن العام اللبناني قد دقق خلال الأسبوع الماضي في إمكان أن يكون الأشخاص الذين أعلنت شرطة دبي أنهم متورطون في اغتيال المبحوح قد دخلوا الأراضي اللبنانية في وقت سابق. ونبين أن أيًا من حاملي جوازات السفر التي عُمّت دبي تفاصيلها لم يدخل إلى لبنان، رغم وجود بعض التشابه في الأسماء، وهو ما يخضع لتدقيق إضافي، بحسب مسؤول حكومي.

تقرير

مواجهة طبقة الفساد تبدأ من صيدا

صيда - خالد الضريب

نجح التنظيم الشعبي الناصري واللواء الوطني الديمقراطي في صيدا باختبار عرض القوة للقاعدة الشعبية التي يمثلها النائب السابق أسامة سعد في المدينة، إذ مثلت المسيرة الشعبية الحاشدة التي انطلقت أمس في شوارع صيدا بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين لاستشهاد القائد الوطني معروف سعد، «استفتاءً شعبياً على المشروع السياسي الوطني المقاوم في المدينة»، على حد قول القيادي في التنظيم، توفيق عسيران. ولم يحل سوء الأحوال الجوية من مشاركة الآلاف من أبناء المدينة في المسيرة التي أكد العديد من أبناء المدينة «أنها الأكبر منذ سنوات طويلة، حتى أيام كان التنظيم يختصر المشهد السياسي الصيداوي».

ومع نشيد «بلاد العرب أوطاني» وأغنية «يا بحرية» بدأت تردد شعارات تصف عمر الرئيس فؤاد السنيورة و«حكومة النفاق الوطني» والنقمة على مشايخ النفط وبعض رجال الدين اللبنانيين. إضافة إلى الحشد الصيداوي الناصري أو «جماعة معروف والوطنية والعروبة»، كما قال أبو علي الجعقل، فإن الحشد اليساري كان قوياً عبر بلوك منظم ووازن للحزب الديمقراطي الشعبي، ومجموعة من الحزب

الشيوعي اللبناني، في مقدمها أمينه العام خالد حدادة، بينما لفت الانتباه مشاركة كل من حزب الله وحركة أمل عبر فوجين كبيرين من جمعيتيها الكشفيتين وحضور جنوبي. وتردد في المدينة أن حزب الله لم يرسل كما كان متوقفاً أحد نوابه لاعتبارات متعلقة بالتهديد بينه وبين تيار المستقبل، على عكس رئيس كتلة التغيير والإصلاح العماد ميشال عون الذي أوقف النائب زياد أسود لتمثيله في المسيرة مع وفد عوني كبير.

بلغت المسيرة ذروتها لدى مرورها في شارع رياض الصلح، وكانت مناسبة لفئة الشباب التي شكلت لتأكيد بعض المطالب التي ذكر بعضها بعدم نسيان «من خانوك ومن باعوك»، في إشارة إلى الكتل النيابية التي رفضت إعطاء حق التصويت لسن الثمانية عشرة. وبعدما توقفت المسيرة دقيقة صمت في ساحة النجمة، حيث اغتيل معروف سعد قبل خمسة وثلاثين عاماً خلال قيادته تظاهرة الصيادين، سلكت شارع الأوقاف والسوق التجاري لتنتهي في شارع الشاكرية، وهناك ألقى أسامة سعد كلمته في المحتشدين من شرفة مقهى شعبي كان يخطب منه والده الشهيد، فرأى أن «المشاركة الكثيفة هذا العام هي دليل واضح على أن التيار الشعبي الوطني

أرسك العماد عون النائب زياد أسود لتمثيله في المسيرة مع وفد كبير

الديموقراطي، تيار معروف سعد، هو تيار لن تقوى عليه قوى الفساد والإفساد والمال المشبوه».

وإذ تذكر نضالات والده الوطنية والاجتماعية والقومية وقتاله في فلسطين، أكد سعد «أن الزعامة تحولت اليوم إلى سلعة تباع وتشترى «من يزيد يحصل عليها»، وبعدما صارت جاهماً يشتري بالمال وما أدراك ما مالهم».

وسأل سعد عن أي دولة تتحدثون، وأي دولة بنيتم؟ وإلى أي دولة تعبرون، أنتم



سعد: الزعامة صارت جاهاً يشتري بالمال (الأخبار)

الذين عبرتم على جثة الوطن بعدما انترعتم منه مقوماته، وضربتم وحدته الوطنية، ودمرتم اقتصاده الوطني؟ ودعا سعد إلى التحرك، و«لننتفض في وجه تحالف الطائفية السياسية المعركة مع الطواغيت والظلم والاستبداد الاجتماعي تحتاج إلى تضافر الجهود، وإلى عمل يبتعد عن الأناثية الحزبية الضيقة إلى رحاب العمل المنظم والعمل الجماعي». ولنخض معركة الإصلاح السياسي وبناء نظام ديموقراطي لاطائفي، ولا امتيازات فيه للاحتكارات المالية والاقتصادية. علينا أن نكون جاهزين لمواجهة قاسية وحادة مع طبقة الفساد، وعلينا أن نوفر الشروط الناجحة لهذه المواجهة التي باتت مهمة وطنية، لا تضاهيها إلا مهمة التصدي للاحتلال، ومواجهة احتمال قيام العدو بعدوان جديد نعتقد أنه يتردد في القيام به، ويحسب ألف حساب قبل تنفيذه.

وقال: «عبيثاً يحاولون النيل من تاريخ صيدا، ويحاولون إلباسها ثوباً غير ثوبها الوطني العروبي. وأنا أقول لكم لن تكون صيدا في أي يوم من الأيام عقاراً سائياً، ولا مشيخة يتحكم بها أصحاب الأموال المشبوهة، ولا رصيماً زائداً لحساب هذا المسؤول أو تلك الملكة.

تقرير

رصاص في «البيت الأبيض»

فجر يوم الجمعة الفائت، فوجئ رواد ملهى «وايت هاوس» في منطقة السويكو بحصول إطلاق نار داخل الملهى، إضافة إلى تعرض عدد منهم للضرب على أيدي أشخاص مسلحين، ما أدى إلى سقوط 6 جرحى، اثنان منهم بالرصاص.

الواقعة المتفوق عليها أن بعض مرافقي المصرفي أنطوان صحنواي أطلقوا النار داخل الملهى، وأن أحدهم أصاب صاحب ملهى «كريستال»، مازن الزين، بثلاث طلقات.

العلاقة بين صحنواي والزين بسودها التوتر منذ سنوات طويلة. وثمة خلافات قضائية ومالية بين الطرفين تعود إلى سنوات سابقة. وليل الخميس - الجمعة الفائت، التقى الرجلان في

«وايت هاوس»، ف وقعت «المعركة». المكتب الإعلامي لصحنواي أصدر بياناً ذكر فيه أن صحنواي «فوجئ، لدى دخوله إلى مطعم وايت هاوس، بوجود مازن الزين في الداخل. وقد راح هذا الأخير يوجه إشارات عدائية منافية للحشمة إلى صحنواي. وعاد الزين واستدعى على دفعات إلى المطعم عناصر مسلحة لإثارة الشغب، في نية واضحة للاعتداء على صحنواي والتعرض له، إذ دخل بعضهم من المدخل الرئيسي والبعض الآخر من المدخل الخلفي بعد تلقيهم أسلحتهم». وأضاف البيان: «إزاء هذا التحرك المشبوه، توجه بعض مرافقي صحنواي إلى الداخل، بعدما استشعروا خطراً على سلامته. وما هي إلا لحظات حتى سُمعت

طلقات نارية، فسارع مرافقو صحنواي إلى إخراجه من المطعم حرصاً على حياته».

من جهته، قال الزين إن صحنواي طلب من أصحاب الملهى طرده «وبعدما رفض هؤلاء، بدأ مرافقو الصحنواي بإطلاق النار وتكسیر الملهى»، يضيف الزين الذي خضع لعملية جراحية ولا يزال في المستشفى: «كان المقصود قتلي. أصبت في فخذي وفي ركبتي، والطلقة الأخيرة التي أصابت أسفل قدمي كانت موجهة نحو بطني أو قلبي، إذ إنها أطلقت وأنا أحاول اتقاء النار بقدمي بعدما وقعت أرضاً». وينفي الزين أن يكون أحد مرافقيه مسلحاً. «أنا بالأصل ليس عندي مرافقين، لكن توتر الصحنواي ومرافقيه

دفعني إلى الطلب من أحد حراس ملهى الكريستال الذي أملكه، وهو معروف من الأجهزة الأمنية وغير مسلح، طلبت منه القدوم لإخراجي من وايت هاوس».

مصدر أمني معنيّ بالتحقيقات وافق على رواية الزين، لكنه أشار إلى أن «أحد الشهود تقدم للإدلاء بإفادته وأن أحد مرافقي الزين كان يحمل مسدساً».

بعد الحادث، باشرت فصيلة الدرك في طريق الشام التحقيق بإشراف النائب العام الاستخنافي في بيروت القاضي جوزف معماري. وقد ادعى الزين على صحنواي بجرم محاولة قتله عمداً. وفي الليلة ذاتها، طلب معماري الاستماع إلى صحنواي الذي غادر لبنان عند الساعة السادسة من صباح الجمعة.

وبعيد الواحدة من ظهر الجمعة، صدرت مذكرة بحثٍ وتحزٍ بحقه. ويوم أول من أمس، سلم شاب يدعى طارق ي. نفسه إلى فصيلة الدرك، وذكر أنه من مرافقي صحنواي، وأنه أطلق نحو 8 طلقات من مسدس كان في حوزته بعدما أصيب بطلق ناري في يده التي تبين أنها أصيبت بجرح طفيف. والتحقيق لا يزال في عهدة فصيلة الدرك. وهذا أمر لافت في قضايا مماثلة، إذ إن القضاء يحيلها عادة إلى مفزة الشرطة القضائية. ولم تستجوب الأجهزة الأمنية بعد جميع الشهود الذين كانوا موجودين، وهي تنتظر أن يحضروا من تلقاء أنفسهم من أجل الإدلاء بإفادتهم.

(الأخبار)